

دور المنظمات الإقليمية والدولية في تسوية أزمة دارفور

رايح بوحبيبة

قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

ملخص

نسعى من هذه الدراسة إلى إبراز دور المنظمات الإقليمية والدولية في تسوية أزمة دارفور، بسبب مواجهة الحكومة السودانية للحركات المسلحة التي تسعى إلى تقاسم السلطة والثروة. لكن إيجاب تدخّل الاتحاد الإفريقي وبعض المنظمات الأخرى جاء بعد فشل دول الجوار وبعض الهيئات الأخرى، حيث استنتجنا أنه كلما اعتمدت هذه المنظمات على تدعيمها من خارج القارة الإفريقية ضعفت فعالية هذا الدور. كما أن التدخلات الخارجية أدت إلى الحد من دورها. لذا أوكلت المهمة إلى الاتحاد. لكن نقص التمويل وعدم ثقة الأطراف في الاتحاد على التعامل مع الأزمة بسبب تدويل القضية أدى إلى إقرار إنهاء بعثته بدارفور وتحويلها للأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: منظمات، فعالية الدور، دولية، أزمة دارفور، إقليمية، تسوية.

Le rôle des organisations régionales et internationales dans l'ajustement de la crise de Darfour

Résumé

Nous cherchons à travers cette étude de démontrer le rôle des organisations régionales et internationales dans l'ajustement de la crise de Darfour, causant la confrontation du gouvernement du Soudan avec les groupes armés partageant pouvoir et richesses. Or, l'échec des pays voisins et d'autres institutions a obligé l'intervention de l'Union Africaine et des Nations Unies. Concluons successivement que ces organisations s'appuient sur les aides extérieures afin de la diminuer, et conduisent à amoindrir le rôle de ces organismes, la rendant une crise internationale. Mais, le manque de financement, de confiance des partis et l'incapacité de l'Union Africaine conduisent à son arrêt au Darfour et son transfert aux Nations Unies.

Mots-clés: Organisations, efficacité du rôle, internationale, crise du Darfour, régionale, ajustement.

The role of regional and international organizations to compromise the crisis of Darfour

Abstract

This study attempts to emphasize the role of international organizations in resolving the crisis of Darfour, due to the armed groups who want to share the wealth and authority. But the failure of neighboring countries and other companies forced the intervention of the African Union and United Nations. In this study we will state that the alliance on foreign sources by these organizations is a total failure. Moreover, the implication of pressure exerted by foreign sides has crippled the role of these organizations. The question of Darfour has been primarily bestowed upon the African Union. However, due to the problems raised above, the African Union has decided to terminate the mission of its delegation in Darfour and transfer it to the U.N.

Key words: Organizations, effectiveness of the role, international, Darfour crisis, regional, adjustment.

مقدمة

تعد أزمة دارفور واحدة من أهم الأزمات التي تواجه الدولة السودانية بسبب عدم الاستقرار الداخلي وتهديد السلامة الإقليمية للدولة. وحتى نتمكن من تسوية هذه الأزمة التي تواجه فيها الحكومة السودانية مجموعة الحركات والفصائل المسلحة التي تطالب بمناصفة تقاسم السلطة والثروة في الإقليم منذ عودة النزاع إليه مجدداً سنة 2003. يجب التطرق في هذه الدراسة إلى دور المنظمات الإقليمية والدولية في تسوية هذه الأزمة، باعتبار أن التسوية السلمية تعد من المبادئ الهامة في القانون الدولي المعاصر، نصت عليها مواثيق هذه الهيئات، وإن كانت المنظمة الأممية تعترف بأولوية الاتحاد الإفريقي على المنظمات الدولية حسب المادة 53 من الميثاق، في إيجاد الحل السلمي للأزمات الإقليمية. وهو ما حصل بالفعل عند تدخل الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة بعقد عدة مؤتمرات وتوقيع العديد من الاتفاقيات وصدور الكثير من القرارات، رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهتها في هذا المسعى بسبب الضغوطات الخارجية وتدويل القضية، بالإضافة إلى عدم قدرة الاتحاد على التعامل مع الأزمة لإيجاد التسوية النهائية لها. لكن المناخ السياسي في هذا الإقليم يبدو أنه متجه نحو التعقيد رغم الحلول المقترحة، لعل التنبؤ بها مستقبلاً سيساعد صناع القرار على هذه الهيئات على إيجاد الحل لهذه الأزمة التي طال انتظارها، ومن ثم فالتساؤل المطروح لمعالجة إشكالية هذا المقال هو: ما مدى فعالية دور المنظمات الدولية والإقليمية في تسوية أزمة دارفور؟

أولاً: التعريف بإقليم دارفور

1- **الموقع الجغرافي والتركيب السكاني:** "يقع دارفور بين خطي 22-27 شرقاً وخطي العرض 10-16 شمالاً ويعد شماله امتداداً لمنطقة الساحل الإفريقي الذي يمتد من السنغال حتى شرق السودان. يحده من الشمال والشمال الشرقي الولاية الشمالية، ومن الشرق والجنوب الشرقي ولايتي شمال وغرب بحر الغزال. تشارك الحدود السياسية الدولية لجمهورية تشاد وإفريقيا الوسطى بشريط حدودي طوله 750 كلم، وتبلغ مساحته 550 ألف كلم² تنقسم تركيبته السكانية إلى مجموعتين: الأولى تعتبر رعاة من الأصول السامية العربية، والثانية من مزارعي الأصول الحامية الإفريقية"⁽¹⁾.

2- سياسة النظام الحاكم:

"السودان كدولة لم يتوافر له الاندماج السياسي إلا في فترة الحكم التركي- المصري، حيث كان لنقل مركز السلطة من "دارفور" وباقي الأطراف إلى الخرطوم نتائج كبيرة على التنمية في السودان، مما أنتج اختلالاً في توزيع السلطة والثروة فسار التحرك العسكري لقمع نزاعات التمرد دون النظر في أسبابه، بالإضافة إلى تهميش الأطراف من قبل المركز. وفي سنة 1964 تشكلت جبهة نهضة دارفور ردّاً على التخلف الذي يعاني منه غرب السودان. أما التجمع العربي فقد أنشأ في الثمانينيات 27 قبيلة عربية من غرب السودان للاستيلاء على حكم ولايات الغرب الست في دارفور والسودان. كما أن حركة الاستقطاب الحزبي خلال الديمقراطية الثالثة (1986-1989) إبان حكم المهدي أسهمت في تأجيج النزعات بين قبائله في حزب الأمة (القبائل العربية) وأنصار الختمية في الحزب الاتحادي الديمقراطي (القبائل الإفريقية). فكانت النتيجة زيادة التوترات في الإقليم سنة 2003 بقيادة جبهة تحرير السودان وجناحها العسكري الذي أعاد تقسيم السلطة والثروة وبناء سودان فيدرالي"⁽²⁾.

3- دوافع العنف وظهور الحركات المتمردة: "لقد كان العنف مدعوماً بمسألتين: الأولى هي الإرث الاستعماري الذي قسّم أراضي دارفور بين قبائل العرب والفور، والثانية هي أربعة عقود من الجفاف والتصحر فاقمت الصراع بين القبائل التي تملك الأرض والتي لا تملك. وطالب بعضهم بإدارات محلية استناداً إلى حق المواطنة والمشاركة في الاقتصاد الوطني دارفوريين داخل السودان ثم عرباً داخل دارفور. وبدأت الحرب الأهلية بين القبائل المستقرة (غير العربية) والبدوية (العربية) بين (1987-1989). وتوقف الصراع عندما أطيح بالحكومة المنتخبة واعتبر قادة الانقلاب الإسلامي فشل الحكومة واحداً من الأسباب العديدة لتحركهم. ثم عاد بين المساليات والقبائل العربية بين (1995-1999). ويرى المراقبون أن استخدام الوسائل الفتاكة لهذا الصراع جاء من القوى الخارجية. كما أن قرار الحكومة زاد المشكلة سوءاً لأنها ثبتت النظام بدلاً من إصلاحه، وأن ميلها إلى العرب أبعد عنها الحكم النزيه في عيون المساليات، وفقد فيها الجانبان آلاف العائلات والمواشي والممتلكات، وفرّ ما يزيد عن 100 ألف لاجئ إلى تشاد حتى بدا أنه ليس هناك سلطة لحفظ النظام ولا لحلّ الصراع، وهو ما أفشل مؤتمرات المصالحة واحدة في 1995 والأخرى في 1996. وهنا لجأت المجموعات الإثنية لإنشاء ميليشيات الجنجويد وتسليحها عام 2003 من قبل حركتي جيش تحرير السودان والعدل والمساواة، واستولى 300 متمرد (Rebel) يُعرفون بـجبهة تحرير دارفور بقيادة عبد الواحد النور. ثم تلتها حركة أخرى بزعامة خليل إبراهيم، وأنشأت خلايا سرية في الفاشر عام 1993 وكردفان في 1994 والخرطوم في 1997، إذ كان الميل الإسلامي يأمل في إصلاح الجبهة الإسلامية. كما أن جيش تحرير السودان وإريتريا كانا مركزيين مهمين لدعم تمرد دارفور. وعندما رفضت حركة العدل والتوقيع على اتفاق السلام في أبوجا عام 2006 قدّم لهم الرئيس ديبّي الدعم العسكري مع إريتريا وجيش تحرير السودان لإنشاء جبهة لخلاص الوطني الرافضة للاتفاق⁽³⁾. "وفي 10 ماي 2008 قامت حركة العدل بهجوم عسكري على أم درمان، لنقل معركة دارفور داخل الخرطوم، وقد كان الرد عنيفاً قتل فيها 450 شخصاً وأسر 150 آخرين، كلفت العملية 200 مليون دولار ما يفسّر تورط دولتي ليبيا وتشاد، ويقطع السودان علاقته بهذه الأخيرة ويعدها بالرد"⁽⁴⁾.

ثانياً: مواقف الأطراف الداخلية من الأزمة

1- موقف الحكومة السودانية: إن موقف الحكومة السودانية شأنها شأن غيرها من الحكومات العربية، فهي تلقى العبء وتحاول تبرير وجود مؤامرة تهدف إلى النيل من وحدتها واستقلالها وتعمل على تفتيتها. وقد جاء على لسان محمد هارون، إن ما يحدث على أرض السودان هو بمثابة مخطط مؤامرة دولية تهدف إلى تقسيم السودان، وأن رؤيتها لأسباب الصراع هو الاعتراف بوجود مشكلة دارفور ينبغي حلها على المستويات السياسية والإنسانية والأمنية.

2- موقف حركة (جيش تحرير السودان) (SLMA): تشكلت من قبائل الفور والزغاوة والمساليات وبعض القبائل المزارعين والبدو الرحل عام 2003 واتجهت صوب العمل المسلح لتجاهل الحكومة السودانية لدارفور تحت قيادة أركوي مناوي (قبيلة الزغاوة) وعبد الواحد نور (قبيلة الفور) بعد انفصال أركوي عن عبد الواحد وتوقيعه لاتفاقية سلام دارفور في أبوجا، ومن أهم مطالبها:

- منع الميليشيات البدوية من القيام بالأعمال المسلّحة تجاه القبائل.

- المطالبة بتنمية اقتصادية واجتماعية في دارفور.

غير أن رفض الحكومة السودانية لهذين المطلبين جعلها تتجه نحو العمل المسلح للمطالبة بالحكم الذاتي لكل أقاليم السودان⁽⁵⁾.

3- موقف حركة العدل والمساواة (JEM): تشكلت هذه الحركة بعد حركة تحرير السودان سنة 2003 من قبائل الزغاوة والمساليت. يقودها سياسيا خليل إبراهيم (قبيلة الزغاوة). أما الجناح العسكري فيتولاها التجاني سالم درو⁽⁶⁾. "تهدف إلى إنشاء سودان موحد ديمقراطي، وإنهاء التمييز العنصري في الحكم، وتقسيم الحقائق الوزارية وإدارة المؤسسات الحكومية بالتساوي بين الأقاليم، واختيار رئيس الجمهورية وولاة الولايات بالانتخاب الحر، ومراعاة التحقيق الاجتماعي الولائي في تشكيل الحكومات. واحتجت في كتابها الأسود (the black book) عن الاختلال الفادح في توزيع السلطة لصالح الشماليين"⁽⁷⁾.

ثالثا: أسباب نشوء أزمة دارفور: تحتوي على أسباب داخلية وأخرى خارجية.

1- الأسباب الداخلية: تتمثل في الأسباب الطبيعية والسياسية والأمنية.

أ- أسباب طبيعية واجتماعية: "لقد قلنا سابقا بأن الإقليم تقطنه عرقيات إفريقية وعربية أهمها الفور، والزغاوة، والمساليت والبقارة والرزيقات. تمتد هذه المجموعات السكانية إلى دول الجوار خاصة جمهورية إفريقيا الوسطى. يتكلمون العربية واللهجات المحلية، يجمعهم الإسلام. ونظرا لتضامن الميليشيات فيما بينهم وتساؤل حكومة السودان مع المتمردين وتسليح بعضهم ضد الآخر أدرك أهل دارفور تقاعس الحكومة في حماية المواطنين، فحملوا السلاح ضدها فردت عليهم بالاستعمال المفرط للقوة، وسلّحت ميليشيات عربية متهمّة بشن هجمات على قرى يسكنها الأفارقة بارتكاب عمليات الإبادة الجماعية. وبسبب تحول النزاع إلى حرب أهلية، قتل فيها الآلاف ونزوح مالا يقل عن مليوني شخص. كما كان للمتمردين مطالب تنمية، كالحقوق، وتحسين المعيشة، وسياسة الانفتاح على العالم الخارجي، وضغوط القوى الكبرى لنشر الديمقراطية في المنطقة.

ب- أسباب سياسية:

1- غياب الإدارة الأهلية: لقد نشأ في دارفور قديما حكم يعتمد على الأعراف المحلية بين القبائل والتعاليم الإسلامية في إقامة العدالة الاجتماعية وحماية الأفراد. وكانت الإدارة الأهلية تقوم بعمل تنظيمي لحل النزاعات سلميا بينها وترعى الاتصالات بين الزعامات. وعندما استبدل هذا النظام بنظام الحكم الإقليمي، لازم تطبيقه عيوب كثيرة فتعذر عليه القيام بنفس أدوار الإدارة الأهلية واستتهض للمنافسة والهيمنة على المناصب القيادية، ولم تتغير الأمور كثيرا خلال حكومة الإنقاذ التي أعلنت نظام الحكم الفدرالي عام 1994، بل تدهور الوضع أكثر بسبب تكوين القوات النظامية التي حادت عن أهدافها وصارت جزءا من الصراعات وزادت وتيرتها من فراغ قرار حل الإدارة الأهلية ثم اهتدى إلى نظام مؤتمرات الصلح كآلية مستحدثة لاحتواء النزاعات⁽⁸⁾.

2- تأثير نموذج الصراع في الجنوب السوداني: "ساهم الصراع بين الشمال والجنوب الذي وصف بأطول صراع في تاريخ إفريقيا، في قتل أكثر من مليوني شخص وأجبر أكثر من 4,5 مليون على ترك منازلهم، مما ساهم في إضعاف الحكومة المركزية وازدياد معاناة إقليم دارفور من الإهمال والتهميش. ورغم عدم مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان في معارك إقليم دارفور، إلا أنه كان لها تأثير مباشر وغير مباشر في المشكلة. فالمباشر، هو بيان الحركة الشعبية الصادر في 1983 الذي ركز على استخدام الثورة في السودان القديمة وتحرير الخرطوم وقيام سودان اشتراكي علماني ديمقراطي وإضعاف الثقافة الإسلامية. وأعلنت الحركة نفسها حركة تمرد لتحرير كل

السودان وإلحاق دارفور بالمناطق الجنوبية لتخلفها، وبدأت مساعي حركة غرنغ لإضعاف الحكومة بالعمليات العسكرية بالتحالف مع بولاد القيادي في الحركة الإسلامية عام 1991، وتبنوا طروحات غرنغ التي تطالب الخرطوم بمنح الأطراف المهمشة نصيبها من السلطة والثروة. فقد بولاد تمردا ضد الحكومة التي تمكنت من إعدامه. أما الأثر غير المباشر فهو ما توصلت إليها الاتفاقات مع الحركة الشعبية التي قسمت العائدات النفطية مناصفة بين الحكومة وأقاليم ولايات الجنوب.

ج- أسباب أمنية: تعتبر العوامل الأمنية من العوامل التي لعبت دورا مهما في تأجيج الأوضاع وانفلاتها في دارفور. إذ عانى هذا الإقليم كثيرا من اضطرابات ومشاكل سياسية تحولت إلى اختلالات أمنية في الدول المجاورة له، ولا تفصلها عنه موانع طبيعية تساعد في السيطرة على تنظيم حركة الانتقال عبر الحدود. وهو الأمر الذي سهل انتشار السلاح بكثرة في الإقليم والتمرد الطبيعية للحرب الأهلية في تشاد وإفريقيا الوسطى والكونغو والحرب الليبية-التشادية. إذ كان المحاربون يدخلون دارفور للاحتماء أو الانطلاق منها، وراحوا يبيعون أسلحتهم للسكان للحصول على احتياجاتهم في ظل غياب الأمن، كما أن الحكومة أسهمت في ضخ السلاح للقبائل لمنع تغلغل متمردي تحرير السودان⁽⁹⁾.

2- الأسباب الخارجية: تتمثل في دور كل من الدول الغربية ودول الجوار.

أ- دور الدول الغربية: إن دور الولايات المتحدة في حل مشكلة دارفور لا يختلف عن الأدوار الأخرى التي تلعبها بمناطق النفوذ وخاصة البلدان الإفريقية. فهي لا تتدخل لحل مشكلة إلا من منطلق مصالحها، حيث أدانت ما يحدث في دارفور وأصدر الكونغرس في 2004 قرارا يصف فيه الأزمة بالإبادة الجماعية. كما أدان وزير الخارجية في زيارته للإقليم حكومة الخرطوم لعدم وفائها بتعهداتها لنزع سلاح الميليشيات ومحاكمة قادتها ثم لجأت لاستصدار قرار من مجلس الأمن يفرض العقوبات الاقتصادية على السودان. أما دور فرنسا فيظهر من أنها كانت تحتل دولتي تشاد وإفريقيا الوسطى المجاورتين لإقليم دارفور الذي تراه مهما لمصالحها الاقتصادية. لذا تسعى إلى تأمين التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السودانية، مما يسمح لها باستغلال حصتها في الثروة النفطية وتحقيق دعمها ونفوذها في إفريقيا وكذا الموارد الطبيعية ومجابهة الهيمنة الأمريكية. لهذا أخذت موقفا مغايرا للولايات المتحدة، وعارضت فرض العقوبات الاقتصادية. في حين أن دور الصين انطلق من كون مصالحها البترولية في السودان، وكانت مع حل مشاكل دارفور عن طريق الاتحاد الإفريقي حتى لا تجد الولايات المتحدة لها منفذا، ولم توافق على قرار العقوبات الاقتصادية. غير أن دور بريطانيا في السودان كان حاميا له وتعتبره منطقة نفوذ تعمل على تجنب تدهور الأوضاع في الإقليم، حيث وصلت المساعدات المالية إلى 62,5 مليون جنيه إسترليني. لكن هذا الموقف تحول عندما هدّدت حكومة السودان عن منعها إيصال المساعدات لدارفور، وطالبتها بوقف العمليات المسلحة ونزع أسلحة الميليشيات وتسهيل إيصال المعونات الإنسانية وتسليم المسؤولين للمحكمة الجنائية الدولية وعودة اللاجئين والتهديد بفرض عقوبات إذا لم تنفذ قرارات مجلس الأمن الدولي⁽¹⁰⁾.

ب- دور دول الجوار:

*** الدور التشادي:** لقد كان لتشاد دور كبير في أزمة دارفور بحكم العلاقة الاجتماعية بين البلدين. إذ يوجد (13) قبيلة عربية وإفريقية) مشتركة. وللحكومتين اتفاقيات مشتركة لضبط مشاكل الحدود وتنظيم عمليات التنقل ومنع

تهريب السلاح مما جعل الحكومة التشادية تقوم بمحادثات السلام بين الحكومة والمتمردين بتقويض من الاتحاد الإفريقي أدت إلى عقد اتفاق وقف إطلاق النار في دارفور في أبريل 2004.

*الدور الليبي:

لقد كان للجماهيرية الليبية دور فاعل في الأزمة خاصة بعد ابتعادها عن الوقوف ضد الولايات المتحدة الأمريكية. حيث تمثل هذا الدور في انعقاد القمة الخماسية بقيادة الراحل معمر القذافي في أكتوبر 2004 بمدينة سرت بشأن الوضع في دارفور. كما عقد المسؤولون الليبيون لقاءات مطولة مع حاملي السلاح بالإقليم، للتعرف على مطالبهم ومع قيادات الإدارة الأهلية بدارفور في طرابلس في 2005، وطالبوا بنقل المفاوضات بين الحكومة والمتمردين من أبوجا إلى ليبيا، وبنعقاد القمة السادسة بطرابلس كان لهذه الاتفاقيات دور في تأسيس اتفاق أبوجا الذي اتبعته ببروتوكول سياسي وقعت عليه الحكومة وحركة جيش تحرير السودان على تنفيذ الاتفاق. كما رفضت تدويل الأزمة الدار فورية، إلا أنه في الواقع كان الدور الليبي متناقضا يعمل على بسط النفوذ في القارة من جهة والانتقام من الخرطوم من جهة أخرى.

*الدور الإريتري:

منذ بداية التسعينيات حتى نشوب الأزمة كانت العلاقة بين الدولتين متوترة وعدائية، حيث، قامت الحكومة الإريتيرية بالدعم السياسي والعسكري لأطراف النزاع، وعملت على تنسيق إسرائيلي-إريتري لدعم مسلحي دارفور قصد حصول جيش تحرير السودان على التمويل. ويرجع هذا العداء إلى سنة 1994 عند اتهام الرئيس الإريتري حكومة السودان بالتدخل في شؤون بلاده، وتصدير بلاده الثورة الإسلامية ودعم حركة الجهاد الإريتيرية للإطاحة بنظام حكمها، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية وتسليم مقر السفارة السودانية إلى التجمع الوطني الديمقراطي واعتباره الممثل الشرعي للشعب السوداني، وكل هذا كان ضمن استراتيجية إريتيرية لإسقاط النظام السوداني. إلا أن التطبيع في علاقة البلدين بدأ في 2005 ومع ذلك نقول بأن دور إريتريا في النزاع كان داعما للمعارضة⁽¹¹⁾.

رابعاً: المنظمات الدولية والإقليمية المتدخلة لتسوية الأزمة

"لقد وضع القانون الدولي مبادئ أساسية تحكم العلاقات الدولية في مقدمتها ضرورة احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. غير أن الدول الكبرى ما فتئت تحرق هذه المبادئ تحت ذرائع مختلفة"⁽¹²⁾. "إذ شهد عام 1993 ضغوطات من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على النظام السوداني لانتهاكه حقوق الإنسان حسب ما ادّعت هذه الهيئات"⁽¹³⁾.

1- تدخل الاتحاد الإفريقي:

"لقد كان اقتراب الاتحاد الإفريقي من مشكلة دارفور هادئاً للأطراف بمساعدة الرئيس الموزنبيقي للاتحاد. وبعد اجتماع قمة الاتحاد ومجلسه للسلم والأمن في 2004 خصّصت فرقة عسكرية قدرها 300 جندي لحماية فرقة المعونة الإنسانية بالمنطقة، ومراقبة الحلول المطروحة، وكذا مشاهدة وقف إطلاق النار بين الحكومة والمتمردين. لكن الضغط الأمريكي كان وراء إخفاق الفرقة العسكرية من منع النزاع في إقليم دارفور، مما دفع الحكومة السودانية إلى تقديم طلبها إلى الاتحاد الإفريقي في 2006 لزيادة قواته بدارفور"⁽¹⁴⁾.

"ومع استمرار العنف تم توسيع هذه القوات بعد تلقيها التمويل والمعدات من الاتحاد الأوربي"⁽¹⁵⁾ وبلغ تعدادها 7000 شخص منهم 6000 لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين. غير أن "هذه القوة تقتصر إلى العدد الكافي من الجنود والتجهيزات اللازمة"⁽¹⁶⁾ وهنا أثبت مجلس الأمن الدولي على تدخل الاتحاد الإفريقي في معالجة هذه الأزمة بموجب قرار 1556 الصادر في 2004/07/30 يصف هذا التدخل بالدور الريادي ومعرباً عن استعداده لتقديم الدعم الكامل لجهود الاتحاد. وقد تم التأكيد على ذلك في القرار 1564 من الفقرة الثانية التي نصت على: "إذ يرحب بالدور الريادي الذي يؤديه الاتحاد في معالجة الوضع الإنساني في دارفور، واستعداده للدعم بالإمدادات ووسائل النقل، ومساعدته للوصول إلى المستوى المطلوب. لكن نتيجة لقلة الإمكانيات، ومنع وفاء المانحين للدعم المادي، وقلة خبرة قواته، قرر الاتحاد إنهاء ولايته مع نهاية سبتمبر 2006، وأبدى موافقته على تحويل مهمته في الإقليم إلى رعاية الأمم المتحدة، مستنداً إلى أن التمويل المتوقّر لا يسمح بأداء دوره بعد نهاية هذا التاريخ، حيث قدرت المصاريف بـ 40 مليون دولار شهرياً. لهذا أخفقت الفرقة العسكرية من منع النزاع في الإقليم. واستناداً لهذا العجز أصدر مجلس الأمن القرار 1976 المؤرخ في 16 ماي 2006 يُلَوِّح بتحويل بعثة الاتحاد إلى بعثة الأمم مع المشاركة الإفريقية، إذ جاء القرار 1706 الصادر بتاريخ 2006/08/31 الذي يهدف إلى المساعدة على تنفيذ اتفاق أبوجا للسلام، وتأمين وصول الإغاثة الإنسانية، ونشر قوات أممية بالإقليم قدرت بـ 17300 فرد من الشرطة المدنية. غير أن الحكومة السودانية عارضت القرار بشدة واعتبرته استعماراً جديداً، وأنها ستقاوم القوات في حالة قدومها إلى دارفور، وطالبت الاتحاد بسحب قواته من الإقليم إذا لم يستأنف عمله، رغم محاولة بعثة الأمم إقناع الحكومة السودانية. وعلى إثر هذا الرفض صدر القرار 1769 المؤرخ 2007/07/31 الذي يقضي بنشر 26000 من القوات والشرطة والمدنيين التابعين للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في الإقليم. وافقت الحكومة عليه نتيجة تعديل فقراته الخاصة بفرض العقوبات على السودان والتزام الأمم المتحدة بتحويل القوات، ومن ثم كان موعد 2007/09/31 هو نقل السلطة من بعثة الاتحاد إلى البعثة المشتركة (يوناميد)⁽¹⁷⁾.

وقد حاول المجلسان (الإفريقي والأممي) للسلام والأمن بمساعيهم تسوية تلك الأزمة الخائفة من خلال نقطتين أساسيتين هما:

أ- **محاولة حل النزاع سلمياً:** "يعتبر تدخل الاتحاد في حد ذاته سلبياً ذلك أنه استثناء لمبدأ عدم التدخل طبقاً لنص المادة 7/2 من الميثاق، ومن ثم تصبح مهمته غير كافية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني وذلك من خلال النقاط الآتية:

* إن الآلية الإفريقية لمراقبة عملية وقف إطلاق النار التي أنشأها الاتحاد الإفريقي في دارفور لم توفق في المهام الموكلة لها بسبب الانتهاكات المسجلة من طرف الأطراف الموقعة لاتفاقية نجامينا.

* لم يستطع الاتحاد الإفريقي التوصل إلى إيجاد آلية مستقلة لمعاقبة ومحاسبة منتهكي أحكام القانون الدولي الإنساني وحقوقه.

* فشل الاتحاد في عملية نزع السلاح لميليشيات الجنجويد، وعلى الصعيد الإنساني فإن الاتحاد الإفريقي لم يحقق الأهداف المسطرة والمرجوة منه"⁽¹⁸⁾.

ب- **عدم فعالية دور الاتحاد الإفريقي:** "الملاحظ في هذا البحث هو محدودية تأثير الاتحاد في الأزمة بالرغم من الدعم المالي واللوجستي الكبير الآتي من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة للأسباب الآتية:

1- عدم ارتياح الجانبين للوساطة لأن الحكومة تفضل الدور العربي، بينما تدعو الحركتان العسكريتان المتمردتان إلى التدخل الدولي المباشر.

2- الاتحاد الإفريقي لا يملك نفوذاً حقيقياً يُمكنه من فرض قراراته وينفذها⁽¹⁹⁾.

3- إن آلية فض النزاعات في الاتحاد الإفريقي لازالت عبارة عن نصوص قانونية نظرية لم يطبق منها إلا القليل جداً. "كما أن عجز المنظمة في تعاملها مع الصراعات الإقليمية بالقارة، جعل التعامل معها يتم من خلال منظمات دولية"⁽²⁰⁾. وإن كانت "لعبت دوراً فاعلاً قبل استبدالها بالاتحاد في حل العديد من النزاعات بالقارة، كنتسوية النزاع في جنوب السودان والحرب الأهلية في أنغولا وبورندي وجزر القمر..."⁽²¹⁾.

2- تدخل جامعة الدول العربية:

"تابعت الجامعة العربية أزمة دارفور منذ تفجيرها، فأوفد الأمين العام أول بعثة دولية رسمية للوقوف على الأوضاع في دارفور وعقدت لقاءات مع الحكومة، إضافة إلى زيارات سياسية لبعض الولايات ومجمعات النازحين واللاجئين شرق تشاد. كما عقدت لقاءاتها بأديس أبابا مع الحكومة التشادية ورئاسة الاتحاد الإفريقي ومفوض شؤون السلم والأمن، ومسؤولي وكالات الأمم المتحدة المعنية بالشأن الإنساني. تضمن تقريرها أسباباً وأبعاد الأزمة وتطوراتها. كما درس مجلس الجامعة في 2004/08/08 تطورات الأوضاع بمشاركة رئيس المفوضية وممثل خاص لدارفور والسيد برونك الممثل الأممي ووزير الدولة النيجيري، وقرروا تقديم الدعم الكامل للاتحاد لحل الأزمة بمشاركة الدول العربية. كما شارك في كافة مفاوضات أثيوبيا بدعوى من رئيس المفوضية في جهود الوساطة برعاية الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي، وأسفرت نتائجها عما يلي:

يتضمن اتفاق سلام دارفور تقاسم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية والحوار الدارفوري - الدار فوري. ويمثل توقيع الاتفاق خطوة بالغة الأهمية نحو حل سياسي عادل وسلمي ودائم للنزاعات في دارفور. بالإضافة إلى الملاحق التي تم التوصل إليها في الجولات السابقة من المفاوضات وهي:

1- اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 2004/04/8 في أنجامنا.

2- البروتوكول الخاص لتسهيل المعاملات الإنسانية الموقع في 2004/04/8.

3- اتفاق الأطراف السودانية حول الترتيبات الإنسانية ونشر المراقبين في دارفور في 2004/05/28.

4- البروتوكول المتعلق بتحسين الوضع الإنساني الموقع في 2004/11/9.

5- البروتوكول الخاص بتعزيز الوضع الأمني الموقع في 2005/07/05⁽²²⁾.

3- تدخل هيئة الأمم المتحدة:

"يعتبر تدخل هذه الهيئة في تسوية النزاعات الإقليمية الدولية بالطرق السلمية من المبادئ الأساسية لإنشاء التنظيم الدولي حسب المادة 3/2 من الميثاق. كما تسند العديد من المهام إلى أجهزتها المتمثلة في مجلس الأمن والجمعية العامة والأمن العام إذا تطلب الأمر ذلك. ويتضح ذلك من قرارات مجلس الأمن، أحدثها قرارا 2006/1672 و 2006/1679 حيث أثنى فيهما المجلس على الجهود التي بذلها الاتحاد من أجل نشر بعثته بدارفور رغم الظروف الصعبة، ودور البعثة في تقليص العنف. كما نوّه بالجهود المعتبرة التي قام به في القارة الإفريقية بموجب قرار مجلس الأمن المؤرخ في 2005/02/25 تحت رقم S/2005/86، حيث اعتمد أعضاء المجلس بياناً رئاسياً تحت S/PRESS 2005/9 أعربوا فيه عن ضرورة تبني استراتيجية أوسع لمنع الصراعات

وإدارة الأزمات وبناء السلام في المنطقة⁽²³⁾. وإن كانت الحكومة السودانية "قد اعتبرت تدخل مجلس الأمن بمثابة محاولة إخراج القضية من نطاقها الإقليمي لكونها لا تزال محلّ اهتمام الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية في إطار المساعي الحميدة"⁽²⁴⁾. "كما ظهر انقسام داخل مجلس الأمن بين الأعضاء الدائمين بسبب أن روسيا والصين تساندان الحكومة السودانية على مصالحهما الاقتصادية. أما بقية الأعضاء فيساندون المعارضة، بينما مجلس الأمن اتخذ خطوتين هما:

- 1- إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية بسبب الجرائم.
- 2- إنشاء لجنة العقوبات وهيئة الخبراء لمعرفة من يجازفون بالخطر المفروض على الأسلحة، وينتهكون حقوق الإنسان والعملية السلمية. أصدر المجلس القرار رقم 1769 المتضمن نشر 26 ألف من القوات والشرطة التابعين للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي⁽²⁵⁾. ثم تلاه القرار رقم 1706 المؤرخ في 31 أوت 2006 القاضي بنشر هذه القوات بعد فشل القوات الإفريقية في تحقيق أهدافها خاصة الإنسانية والأمنية منها⁽²⁶⁾. "وتعهدت بتصديها بالقوة العسكرية لأية محاولة لنشر هذه القوات دون موافقتها. وقررت إنهاء عمل بعثة الاتحاد قبل حلول الموعد. فوضع الاتحاد حدا لدوره و بموافقة على نقل مهمته للقوات الدولية. حيث كانت هذه الخطوات تهدف من ناحية للتعبير عن الاستياء الأمريكي والعربي بشأن أزمة دارفور، ومن ناحية أخرى محاولة إعادة نشر القوات الدولية"⁽²⁷⁾.

خاتمة

أخيرا ننوه بدور المنظمات الإقليمية والدولية في تسوية أزمة دارفور، بإبرازها للدور الفعّال الذي لعبته في اتخاذ الإجراءات التنظيمية والقرارات الإدارية على مختلف الأصعدة لفض هذا النزاع. وهذا لا يعني إطلاقا أن الاتحاد الإفريقي لا فائدة ترجى من تواجده، إلى جانب مجلسه للسلام والأمن في ظل وجود المنظمة الأممية ومجلس الأمن الدولي. فعدم نجاحهما يرجع إلى كونهما تجربة أولى وبالتالي، فهي تجربة عملية للمبادئ والأهداف والآليات. كما أنه لم يستكمل آلياته المنصوص عليها في بروتوكول إنشائه. لذا أصبح من الصعب على هذه المنظمة الإقليمية القيام بالتسوية النهائية للأزمة حسب ما تبرزه النتائج الآتية:

- * إن ضعف التمويل والخبرة لدى الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن أديا بهما إلى الحدّ من فاعلية دورهما في تسوية الأزمة.
- * إن التمويل الذي يأتي إلى المجلس من الدول الكبرى والمنظمات الدولية الأخرى أدى بفقدان المجلس لاستقلال عمله.
- * إن التدخلات والضغوط الخارجية أضعفت دور الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن في تسوية الأزمة، مما أدى إلى تدويلها واستغلالها لصالح أجندات خارجية بدءا من عام 2006.
- * إن النزاعات المسلحة بدارفور قد تداخل فيها الاختصاص الوطني بالدولي.
- * إن دور مجلس السلم الإفريقي هو دور مكمل وليس رئيسيا فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة بدارفور.
- * إن نقص مجلس السلم والأمن الإفريقي لإمكانية الخبرة الكافية في إدارة التدخل في النزاعات المسلحة دفعت به لمطالبة المجتمع الدولي لدعم قراراته.
- * إن تصاعد الأزمة في دارفور منذ 2004 ووصولها إلى دول مجاورة وتطور القتال بها أصبح من الصعب على المجلس الإفريقي منفردا وضع حدٍ لمأساتها.

الهوامش:

- 1- سناء حمد العوض، الخريطة الديموغرافية لإقليم دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، أبريل 2007، السنة 43، ص 202-203.
- 2- معتصم عوض، النظام السياسي الداخلي السوداني وأزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد 17، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، يناير 2008، متاح على موقع الانترنت: www.siyassa.org.eg.
- 3- محمود ممداني، دارفور (منقذون وناجون) - السياسة والحرب على الإرهاب-مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2010 الطبعة الأولى، ص 305، 307.
- 4- Riche(Elodie), Darfour: Quelle gestion des crises africaines, annuaire français des relations internationales, volume 6, 2005, p 840.
- 5- هاني رسلان، الهجوم على أم درمان: مجلة السياسة الدولية، العدد 173، مؤسسة لأهرام، القاهرة، مصر، السنة 44، يوليو 2008، ص 192.
- 6- أحمد خميس كامل، دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، مؤسسة الأهرام، القاهرة مصر، السنة 45، يوليو 2009، ص 15، 17.
- 7- إجلال رأفت، أزمة دارفور، مجلة المستقبل العربي، العدد 312، مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2000، ص 91.
- 8- عبد القادر رزق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2005، ص 155-156.
- 9- زهرة بوسراج، مجلس السلم والأمن الإفريقي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باجي مختار - عنابة- السنة الدراسية 2008/2009، ص 180-181.
- 10- زهرة بوسراج، مرجع سابق، ص 182-183.
- 11- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169461>.
- 12- كمرشو الهاشمي، سلطات مجلس الأمن في الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2012/2013، ص 20-21.
- 13- محمد بومدين، إفريقيا والأفئعة الجديدة للاستعمار، دار السبيل الجزائر، 2009، ص 14.
- 14- الفريد نهيم، قضايا السلم المنشود في إفريقيا، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 78-79.
- 15- هاشمي حسن، دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في إفريقيا مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باجي مختار- عنابة، جوان 2006، ص 118-119.
- 16- Bangoura (Dominique): l'union africaine face aux enjeux de paix et de sécurité et de défense, l'harmattan, paris 2003, p 223-224.
- 17- هاشمي حسن، مرجع سابق، ص 182، 218.
- 18- معزوز عبد السلام، تسوية أزمة دارفور في إطار الاتحاد الإفريقي مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باجي مختار- عنابة، 2009، ص 125.
- 19- إجلال رأفت وآخرون، السودان على مفترق الطرق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص 91.
- 20- Choula (VveAlexandre) : puissance résolution de conflits et sécurité collective à l'ère de l'union africaine : théorie et pratique, annuaire français des relation internationales, volume 6, 2005, p 289.
- 21- أحمد إبراهيم محمود: الأمن الإقليمي في إفريقيا - نظرة تقييمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، السنة 43 جويلية 2007، متاح على موقع الإنترنت: www.siyassa.org.eg.
- 22- سمير حسني وزيد الصبان، في الشأن السوداني، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، السنة 42 جويلية 2006، ص 150، 154.
- 23- عبدلي نزار، العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باجي مختار- عنابة، السنة الدراسية 2006/2007، ص 25.

- 24- أجلال رأفت وآخرون، مرجع سابق، ص 133.
- 25- جمال محمد سيد الضلع، تسوية أزمة دارفور في إطار الاتحاد الإفريقي الملتقى الدولي الرابع حول: الاتحاد الإفريقي- واقع وآفاق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، يومي 09، 10 ماي 2007.
- 26- سامي صبري عبد القوى، مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والحياد، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، السنة 43، أبريل 2007، ص 200.
- 27- أحمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد 166، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر السنة 42، أكتوبر 2006، متاح على الموقع: www.siyassa.org.eg